



مذكرة تفاهم

مقدمة:-

- بما أن وزارة العدل ("الوزارة") مؤسسة مبادرة وفاعلة تهدف في المقام الأول إلى تعزيز استقلالية القضاء وسيادة القانون لتحقيق العدالة الناجزة وحماية الحقوق والحريات.
- وبما أن الوزارة معنية بالمساهمة في تهيئة بيئة قضائية وقانونية كفؤة وعادلة لحماية الحقوق وتعزيز مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص والمساهمة في تطوير الجهاز القضائي، ورسم السياسات والأطر التشريعية العصرية، وتمتين الروابط مع الشركاء المحليين والدوليين في عملية التقاضي والمساندة القانونية.
- وبما أن تعميق المعرفة القانونية تساهم في تحقيق رؤية ورسالة الوزارة.
- وبما أن شركة قسطاس لتقنية المعلومات ("الشركة") قد طورت مرجعية معرفية رائدة من حيث شمولية المحتوى التشريعي والمعرفي وقوة البحث تهدف إلى تمكين البحث والاجتهاد والمعرفة بالقانون بما يعزز سيادة القانون ونشر المعرفة القانونية.

فقد تم الاتفاق بين الوزارة و الشركة على ما يلي:-

المادة الأولى:

تعتبر مقدمة مذكرة التفاهم هذه جزءاً لا يتجزأ منها و تقرأ معها.

المادة الثانية:

تسري هذه المذكرة من تاريخ توقيعها وتستمر لمدة ثلاث سنوات ويمكن تجديدها كما يتفق عليه الطرفان.



المادة الثالثة:

خلال فترة سريان هذه المذكرة، تتيح الشركة وبدون مقابل - عدداً من رخص استخدام برنامج قسطاس مساوي لعدد القضاة وعدداً آخر مساوي لذلك يخصص لاستعمال الوزارة والكتبة والمعهد القضائي، شريطة ان يتم استخدام برنامج قسطاس من قبل المستخدمين المذكورين وفق سياسة الاستخدام العادل و للأغراض الوظيفية و وفق الشروط المتفق عليها بين الطرفين.

المادة الرابعة:

بالرغم مما ورد في المادة الثالثة أعلاه ، فإنه يسمح باستخدام نظام قسطاس من قبل القضاة فقط خارج أوقات الدوام الرسمي بواقع (١٠٠) ساعة سنوياً لكل قاضي لمدة سنة قابلة للتجديد باتفاق الطرفين .

المادة الخامسة :

بالرغم مما ورد في المادتين الثالثة والرابعة أعلاه ، تلتزم الوزارة بتزويد شركة قسطاس بكشف بأسماء السادة القضاة الحاليين يتضمن اسم القاضي وبريده الالكتروني ورقم هاتفه ، ليتمنى لشركة قسطاس من إرسال أسم المستخدم وكلمة السر ليتمكن من الدخول إلى البرنامج، وعلى أن يتم تحديث الكشف كل شهرين يبين فيه السادة القضاة الجدد والسادة القضاة التي انتهت خدماتهم من أجل فتح حسابات جديدة للقضاة الجدد وأغلاق حسابات القضاة المنتهية خدماتهم في برنامج قسطاس.

المادة السادسة:

تقوم الوزارة بتحديد وتجهيز وضبط أجهزة الحاسوب في الوزارة والمحاكم والمعهد القضائي التي يمكن استخدامها لتشغيل برنامج قسطاس وكذلك التأكد من الربط المناسب لها مع شبكة الإنترنت وصيانتها، وذلك على نفقة الوزارة وبدون أن تتحمل الشركة أي مصاريف متعلقة بذلك.



المادة السابعة:

يتم التعاون مع الوزارة لعقد دورات تدريبية لاستخدام برنامج قسطاس من قبل المستخدمين الوارد ذكرهم في المادة الثالثة وذلك وفق طلب الفريق الأول، بحيث تتحمل الوزارة أي تكاليف قد تترتب على ذلك وبناءً على ما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين.

المادة الثامنة :

يتم التعاون مع الوزارة لإدراج دورات تدريبية لقسطاس ضمن مقرر التدريب للمعهد القضائي على أن تتحمل الوزارة أية تكاليف مترتبة على ذلك بناءً على ما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين.

المادة التاسعة:

تقوم الوزارة بتزويد الشركة بجميع القرارات القضائية القطعية الصادرة عن كافة المحاكم واللجان القضائية فور صدورها وكذلك تزويد الشركة بكافة القرارات التفسيرية والاتفاقيات/المعاملات الدولية التي تصدر عن الجهات المختصة وذلك لغايات تحديث برنامج قسطاس بها فور استلامها.

المادة العاشرة :

يتم التعاون بين الوزارة والشركة لتطوير قواعد معرفية في بعض المواضيع المتخصصة وكما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين.



المادة الحادية عشر :

يتم عقد اجتماع دوري بين الوزارة والشركة لتقييم التجربة كل ثلاثة أشهر بحيث يتم التباحث في سير تنفيذ مذكرة التفاهم والملاحظات واسلوب تطوير التعاون بين الوزارة والشركة وتطوير القاعدة المعرفية لبرنامج قسطاس.

المادة الثانية عشرة :

يتم الإعلان عن مذكرة التفاهم عند توقيعها وتعميم مضمونها لضمان معرفة السادة القضاة والمستخدمين المتوقعين بها وذلك بوسائل الإعلام ومن خلال ورش العمل التي تعقدها الوزارة والتعاميم المرسلة للمحاكم ودوائر الوزارة ومديرياتها واجهزتها.

المادة الثالثة عشرة

يتم الإشارة لمذكرة التفاهم هذه والمزايا المترتبة بموجبها من خلال موقع الوزارة الإلكتروني ومواقع الاجهزة التابعة للوزارة.

المادة الرابعة عشرة

ان هذه المذكرة لا تخل بأي شكل من الاشكال بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة ببرنامج قسطاس العائدة للشركة ولا يمكن ان تفسر هذه المذكرة على انها تنازل عن أي حقوق ملكية فكرية تخص الشركة متعلقة ببرنامج قسطاس.

المادة الخامسة عشرة

ان الهدف من نشر المحتوى القانونية الواردة على برنامج قسطاس هو توفير قاعدة معرفية قانونية لمستخدمي البرنامج من المختصين والقانونيين والباحثين وغيرهم، وستسعى الشركة على توفير المعلومات القانونية وتحديثها على فترات منتظمة وكذلك توخي الدقة الممكنة في جمع وتوثيق المعلومات القانونية المتاحة من خلال برنامج قسطاس، ورغم ذلك فان استخدام البرنامج سيكون على مسؤولية المستخدم



الشخصية ولن تكون الشركة مسؤولة عن كفاية او صحة او دقة المعلومات الواردة فيه ولن تتحمل الشركة مسؤولية أية أضرار مباشرة أو غير مباشرة قد يتعرض لها المستخدم جراء استعماله لبرنامج قسطاس.

حررت هذه المذكرة في مدينة عمان بتاريخ الرابع من شباط لعام ٢٠١٤ بنسختين أصليتين متطابقتين.

الطرف الثاني
شركة القسطاس لتقنية المعلومات

معالي الدكتور صلاح الدين البشير
الشريك المؤسس

الطرف الاول
وزارة العدل

معالي الدكتور بسام الكلهوني
وزير العدل

